أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية

دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك

اعداد /

محمد مسعد صالح السلخ

إشراف

الاستاذ الدكتور / محمود السيد الناغى

أستاذ المحاسبة و المراجعة

كلية التجارة – جامعة المنصورة

المستخلص

استهدف الباحث من هذه الدراسة بيان اثر خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية ، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 18 شركة من الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية والمقيدة فى سوق الاوراق المالية بقطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك خلال الفترة من عام 2014 الى عام 2017 م ، وقد توصل الباحث من اجراء هذه الدراسة الى عدم وجود تاثير معنوى لخصائص لجنة المراجعة والمتمثلة فى (الحجم وعدد الاجتماعات وتغيير رئيس لجنة المراجعة ونسبة الاناث فى لجنة المراجعة وكون اللجنة مكونة من عدد زوجي ام فردى من الاعضاء وكون رئيس اللجنة انثى ورئيس لجنة المراجعة هو رئيس مجلس الادارة) ، بالاضافة الى وجود تاثير معنوى لحجم الشركة على جودة التقارير المالية .

المقدمة:

يعتبر سوق رأس المال المصرى مرآة عاكسة للاقتصاد القومي ، و أداة هامة لتسعير الأصول المالية ووسيلة فعالة لتحريك المدخرات إلى قنوات الاستثمار، وقد كانت البورصة المصرية خامس أنشط بورصة في العالم فى فترة الأربعينات ، و نتيجة لما حدث فى مصر خلال الستينات من عمليات تأميم لعدد من الشركات المصرية تباطء اداء البورصة المصرية إلى أن بدأت الحكومة المصرية في تطبيق منظومة شاملة للإصلاح الاقتصادي والخصخصة كان من شأنها صدور قانون سوق رأس المال المصري عام 1992 والذي فتح الباب وما تبعه من لوائح و قرارات مجدداً لإعادة النشاط للبورصة المصرية التي شهدت عاماً تلو الآخر إضافة أنشطة جديدة ومؤسسات عديدة تعمل في مختلف تخصصات سوق المال ، وقد بلغ عدد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية 716 شركة بنهاية عام 2015 مرخص لها بمزاولة عدد 803 نشاط (موقع الهيئة العامة للرقابة المالية).

ويقصد بالشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية كما جاء فى الباب الثالث من قانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992 بأنها الشركات التى تباشر نشاطا أو اكثر من الانشطة التالية: (قانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992)

1 – ترويج وتغطية الاكتتاب فى الاوراق المالية – 2 – الاشتراك فى تاسيس الشركات التى تصدر اوراقا مالية او فى زيادة رؤوس اموالها – 3 – راس مال المخاطر – 4 – المقاصة والتسوية فى معاملات الاوراق المالية – 5 – السمسرة فى الاوراق المالية – 6 – تقييم وتصنيف وترتيب الاوراق المالية – 7 – امساك سجلات الاوراق المالية – 8 – تقييم وتحليل الاوراق المالية ونشر المعلومات عن الاوراق المالية – 9 – صناديق الاستثمار المباشر – 10 – توريق الحقوق المالية – 11 – الاستشارات المالية – 12 – صانع السوق – 13 – شركة خدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار.

وتقوم تلك الشركات بدور حيوى فى تنشيط سوق راس المال من خلال الانشطة المختلفة التى تقوم بها ، مما يستوجب ضرورة متابعة ومراقبة تلك الشركات و حوكمتها بهدف تحسين ادائها واداء سوق راس المال .

وتعتبر حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة على مستوى كافة المؤسسات الإقليمية والدولية، خاصة بعد سلسلة من الأزمات المالية المختلفة التي شهدتها العديد من دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال القرن العشرين، بالإضافة إلى الإنهيارات المالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى، حيث أصبحت بمثابة أداة التحكم لمعظم الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم ،وقد نتج عن هذه الإنهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وإنصراف المستثمرين عنها، وكذلك افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، لذلك زاد الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وأصبح من الركائز الأساسية الذي يجب أن يقوم عليه الوحدات الاقتصادية (يمن،2015) .

وقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية فى مصر باصدار قواعد جديدة لحوكمة الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية بقرار رقم 107 لسنة 2016 م حيث جاءت تلك القواعد بديلة لقواعد الحوكمة السابقة المعمول بها منذ عام 2007 م ، حيث

شملت على قواعد تنظم تشكيل مجلس الإدارة ومهامه واللجان المنبثقة عنه إضافة إلى ما يجب أن يتضمنه التقرير السنوى المقدم إلى الجمعية العامة، وتضمنت قواعد الحوكمة والتى يعد الإلتزام بها من بين شروط استمرار الترخيص، نظام الرقابة الداخلية ومكافحة غسل الأموال وكذلك شروط تعيين مراقب الحسابات ومتطلبات الحفاظ على سرية المعاملات (قواعد حوكمة الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية 2016)

وجاءت تلك التعديلات لتحقيق هدفين رئيسيين الأول هو تضمين الحوكمة مستجدات مهمة لحماية كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة، ومنها تطوير محتويات تقرير مجلس الإدارة والتأكيد على دور لجنة المراجعة وأعضاء مجلس الإدارة المستقلين ، والنص على ألا تزيد مدة التعاقد مع مراقب الحسابات الخارجى عن ستة سنوات متصلة ، وكذلك تنظيم أسهم الخزينة ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أما الهدف الثانى فقد تمثل فى تبسيط متطلبات الحوكمة على الشركات بتطبيق مبدأ النسبية، حيث تتباين القواعد الواجب تطبيقها وفقاً لطبيعة نشاط الشركة – وساطة أو ترويج أو مستشار مالى – وكذلك وفقاً لحجم نشاطها، فالشركة التى تبلغ قيمة تعاملاتها مليار جنيه ليست مثل التى لا تتعدى تعاملاتها أو الأموال التى تديرها 50 مليون جنيه (قواعد حوكمة الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية 2016) .

و تلعب لجنة المراجعة دورا هاما فى حماية حقوق المساهمين والحفاظ على الاصول والحد من الممارسات الخاطئة التى تقوم بها ادارة الشركة ، كما تعتبر حلقة الوصل بين الاجهزة الرقابية بالشركة ومجلس الادارة ، وتعمل على مراقبة عملية التقرير المالى وتحسين جودته ، والاشراف على المراجعة الداخلية والخارجية ، والتاكد من الالتزام بمبادئ الحوكمة ، وبالتالى تحقيق التوازن بين الاطراف المتعارضة(سلطان ،2016).

وتعددت المفاهيم عن لجنة المراجعة :-بأنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تتكون من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين ويحضر اجتماعات هذه اللجنة المراجعون الداخليون و الخارجيون إذا لزم الأمر ذلك وتفوض لجنة المراجعة صلاحيات العمل طبقا للأحكام التي يقررها مجلس الإدارة وترفع تقاريرها الدورية إلي رئيس مجلس الإدارة ، ويتضح من مفاهيم لجنة المراجعة أنها تعرف من خلال عضويتها ومسئوليتها و تتميز بأنها منبثقة عن مجلس الإدارة وتقتصر عضويتها علي أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين و تتوافر لديهم الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتتعلق مسئوليتها بمراجعة عمليات اعداد التقارير المالية وعمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات من قبل إدارة الشركة .(بدوى ، 2017)

وقد نصت قواعد حوكمة الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية بقرار رقم 107 لسنة 2016 م بالنسبة للجنة المراجعة على الاتى :

- يلتزم مجلس الادارة بتشكيل لجنة للمراجعة لا يقل عدد اعضائها عن ثلاثة وان يكونوا من بين اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين ، من ضمنهم عضو واحد على الاقل من المستقلين ، وعلى ان يتضمن تشكيل اللجنة عضو على الاقل لديه خبرة بالشئون المالية والمحاسبية .
- يجب ان تتضمن اختصاصات لجنة المراجعة – بحد ادنى – ما يلى :

- دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقديم ملاحظاتها وتوصياتها بشانه واقتراح ما تراه من تعديلات لضمان فعاليته .
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ووضع الاجراءات التصحيحية واقتراح التوصيات بشانها ومتابعة ما تم بشانها .
- تقديم الاقتراحات لمجلس الادارة فيما يتعلق بتعيين مراقب الحسابات وعزله وتحديد اتعابه ، ووضع الضوابط التى تضمن استقلاله واستمرارية هذا الاستقلال .
- دراسة نطاق المراجعة مع مراقب الحسابات وابداء ملاحظاتها عليه وابداء الراى فى اسناد ايه اعمال اخرى له غير مراجعة حسابات الشركة ، واقتراح اتعابه عن هذه الاعمال .
- دراسة مشروع القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الادارة تمهيدا لارسالها الى مراقب الحسابات .
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وابداء الراى والتوصية لدى مجلس الادارة فى شانها .
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشان القوائم المالية ، ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم فى شانها والعمل على حل الخلافات فى وجهات النظر بين ادارة الشركة ومراقب الحسابات .
- متابعة الالتزام بقواعد الحوكمة الصادرة عن الهيئة ، وذلك ما لم يكن من اختصاص لجنة اخرى .
- اعداد تقرير دورى كل ثلاثة اشهر على الاقل عن نتائج اعمال اللجنة وعرضه على مجلس ادارة الشركة .

وبناء عليه يمكن بلورة مشكلة الدراسة فى التساؤل التالى :

1-هل توجد علاقة معنوية بين خصائص لجنة المراجعة فى الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية و جودة التقارير المالية لتلك الشركات؟

هدف الدراسة:

يستهدف الباحث من هذه الدراسة اختبار اثر خصائص لجنة المراجعة فى الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية على جودة التقارير المالية لتلك الشركات.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة اهميتها مما يلى :

1- محدودية الدراسات التى تتناول العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة فى الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية و جودة التقارير المالية لتلك الشركات .

2- بيان دور الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية والمشاكل المحاسبية بتلك الشركات ومتطلبات تطبيق قواعد الحوكمة بها نظرا لاهميتها بالنسبة لسوق المال والدور الحيوى التى تقوم به تلك الشركات وبالتحديد دور لجنة المراجعة .

3- عرض الدور الذى من الممكن ان تقوم به لجنة المراجعة فى تحسين جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية.

الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية حيث توصلت دراسة (أحمد، 2010) التى اجريت على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العاملة في قطاع الكيماويات والمدرجة في البورصة المصرية ، إلى وجود تأثير إيجابي لكل من استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وحجمها والخبرة المالية لأعضائها على تخفيض المستحقات الاختيارية وبالتالي تحسين جودة الأرباح، وأنه لا يوجد أي تأثير لعدد مرات اجتماع اللجنة على تخفيض المستحقات الاختيارية، كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالخصائص التي يجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة وتدعيم استقلاليتهم مع ضرورة تحديد الحد الأقصى لنسبة ملكية الأسهم لأعضاء لجنة المراجعة، وزيادة عدد الخبراء الماليين في اللجنة لما لذلك من أثر إيجابي في رفع مستوى جودة الأرباح.

كما خلصت دراسة (لبيب،2011) إلى وجود تأثير إيجابي لوجود لجنة المراجعة على تخفيض عمليات إدارة الأرباح من قبل الإدارة، وبالتالي تحسين جودة الأرباح، وأن التزام الشركات المصرية بشروط وخصائص تشكيل لجان المراجعة بها وفقاً لدليل ومعايير حوكمة الشركات في مصر يفيد إلى حد كبير من ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح، وأن تطوير وتفعيل خصائص وأنشطة لجنة المراجعة في تلك الشركات يؤدي إلى تحسين جودة ومصداقية القوائم المالية ، وتم إجراء هذه الدراسة على الواقع المصري، واقتصرت على الشركات المقيدة في البورصة بقطاع التشييد والبناء وركزت الدراسة على التقارير المالية لشركات العينة لمدة ستة أعوام حيث تم قياس مدى وجود إدارة للأرباح باستخدام أسلوب المستحقات الاختيارية بتلك التقارير عن طريق تطبيق نموذج جزنز عليها ، الا ان الدراسة لم تتعرض لقياس إدارة الأرباح باستخدام طرق أو نماذج أخرى غير أسلوب المستحقات الاختيارية وتطبيق نموذج جونز .

و تناول دراسة (السيد،2012) عرضا لبيان العلاقة بين توافر القدرة المالية الكافية لدى أعضاء لجان المراجعة وبين مستوى جودة التقارير المالية في الممارسة المهنية الحالية، واستقراء آراء أعضاء بعض لجان المراجعة في شركات المساهمة المصرية حول مدى صحة، وحدود، هذه العلاقة، ولقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

* توافر المعرفة المالية لدى جميع أعضاء لجنة المراجعة بمفردها له تأثير إيجابي ضعيف جدا على مستوى جودة التقارير المالية.

* توافر الخبرة المالية لدى أحد أعضاء لجنة المراجعة على الأقل بمفردها له تأثير إيجابي قوي على مستوى جودة التقارير المالية.

* توافر الاثنان معا (المعرفة المالية لدى جميع الأعضاء، والخبرة المالية لدى أحدهم على الأقل) له تأثير إيجابي قوي جدا على مستوى جودة التقارير المالية.

حيث تبين تدني عدد ونسبة الأعضاء المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة، وهذا يرجع إلى وجود عدة محددات تحد من توافرها بصورة كافية، وهذه المحددات هي (مرتبة حسب تأثيرها النسبي وفقا لرأي فئات الدراسة):

* عدم وجود إلزام قانوني أو تنظيمي بضرورة توافر مؤهلات معينة لعضوية اللجنة.

* اختيار أعضاء لجنة المراجعة من أصحاب الأغلبية.

* اختيار أعضاء لجنة المراجعة بالتناوب.

* تشكيل لجنة المراجعة لمجرد الامتثال للتعليمات فقط.

* تشكيل لجنة المراجعة تشكيلا صوريا أكثر منه موضوعيا.

* اختيار أعضاء لجنة المراجعة من الشخصيات العامة المعروفة بالمجتمع.

* ارتفاع تكلفة تعيين العضو الذي يتمتع بقدرة مالية عالية.

* عدم توافر العضو الذي يتمتع بقدرة مالية عالية.

* اختيار أعضاء لجنة المراجعة من الشخصيات العامة المعروفة بالمجتمع.

* اختيار أعضاء لجنة المراجعة من أعضاء الحزب الحاكم.

وتوصلت دراسة (الجوهري،2017) التى اجريت في البيئة المصرية خلال الفترة الزمنية 2013- 2015، وذلك باستخدام عينة مكونة من 92 مشاهدة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية الى تأثر مستوى الإفصاح الاختياري إيجابياً بالخبرة الصناعية للمراجع الخارجي ولجنة المراجعة، في حين أظهرت تلك النتائج تأثر توقيت التقرير بالخبرة الصناعية للجنة المراجعة، كما توصلت لعدم تأثر توقيت التقرير بالتخصص الصناعي للمراجع وبذلك، تشير النتائج إلى أن توافر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي، وتوافر الخبرة الصناعية للجنة المراجعة جنباً إلى جنب مع الخبرة المحاسبية يترتب عليه زيادة مستوى الإفصاح الاختياري، نتيجة خضوع سلوك الإدارة لمزيد من الرقابة مما يجعلها أكثر دافعاً على دعم الإفصاح الإلزامي بمستويات من الإفصاح الاختياري، وذلك تأكيداً منها على حماية أصحاب المصالح. كما اشارت النتائج إلى أن زيادة الخبرة الصناعية للجنة المراجعة تؤثر سلباً على تأخر القوائم والتقارير المالية ومن ثم على جودة الإفصاح

كما هدفت دراسة (الشواربي، 2018) إلى التعرف على أثر دوران أعضاء لجان المراجعة على فعالية لجان المراجعة من حيث استقلالية أعضائها وخبرتهم المالية والمحاسبية، بالإضافة إلى التعرف على تأثير طول فترة تعيين أعضاء لجنة المراجعة على أتعاب المراجع الخارجي، وتعتبر مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة بلجنة المراجعة المستقلة طويلة إذا كانت مدة عضويتهم بلجنة المراجعة المستقلة في حدود العشر سنوات أو أكثر، حيث أن أعضاء لجنة المراجعة أصحاب المدد الطويلة لديهم الحافز والرغبة في حماية سمعتهم والحفاظ عليها لذلك يسعون إلى زيادة خدمات المراجعة الخارجية ذات السمعة المهنية والتي تمتلك الخبرة والامكانيات التي تمكنها من تحقيق جودة المراجعة، ولكن في المقابل سوف يؤدي هذا إلى زيادة تكاليف المراجعة الخارجية، ولكن من ناحية أخرى، إن تراجع أتعاب المراجعة تعكس جودة لجان المراجعة، ونظرًا لأن الخبرة المالية والمحاسبية التي اكتسبها أعضاء لجنة المراجعة من استمرارية عضويتهم خلال هذه المدة الطويلة تمكنهم من الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية بأنفسهم وبالتالي تقل حاجتهم إلى زيادة خدمات المراجعة الخارجية بل تقل في أكثر الأحيان، الأمر الذي يؤثر سلبًا على أتعاب المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى أن أتعاب المراجعة مرتبطة ارتباطًا سلبيًا بطول مدة تعيين أعضاء مجلس الإدارة في لجنة المراجعة المستقلة، بمعنى أن عضوية أعضاء اللجنة لفترة طويلة في لجنة المراجعة تؤدي إلى انخفاض أتعاب المراجعة الخارجية.

و تبين من الدراسة أن هناك مجموعة من النتائج التي توصلت إليها وهي:

- يؤثر دوران أعضاء لجان المراجعة تأثير إيجابي على فعالية لجنة المراجعة، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين دوران أعضاء لجان المراجعة وفعالية لجان المراجعة، أي أنه كلما زاد دوران أعضاء لجان المراجعة زادت فعالية لجان المراجعة.

- يؤثر دوران أعضاء لجان المراجعة تأثير إيجابي على استقلالية لجنة المراجعة، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين دوران أعضاء لجان المراجعة وبين فعالية لجان المراجعة، أي أن كلما زاد دوران أعضاء لجان المراجعة زادت استقلالية لجان المراجعة.

- يوجد تأثير إيجابي لدوران أعضاء لجان المراجعة على الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة، بمعنى أنه يوجد علاقة طردية بين دوران أعضاء لجان المراجعة وبين زيادة الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة، أي أنه كلما زاد دوران أعضاء لجان المراجعة زادت الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة.

- يوجد علاقة طردية بين دوران أعضاء لجان المراجعة وبين أتعاب المراجعة الخارجية، بمعنى أنه كلما زاد دوران أعضاء لجان المراجعة كلما زاد الطلب على خدمات أعلى من المراجع الخارجي والتي يترتب عليها زيادة أتعاب المراجعة الخارجية للحفاظ على سمعة اللجنة التي هي بمثابة رأسمال أعضائها.

وهدفت دراسة (عبد العزيز،2009) الى اختيار مدى فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات.

وذلك على بيانات عينة طبقية عشوائية من الشركات المساهمة المصرية وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1- أن لجان المراجعة تمثل أحد أهم آليات حوكمة الشركات وذلك لما تقوم به من عدة أدوار تجاه كل من (الرقابة على إعداد التقارير المالية- الرقابة الداخلية وإدارة المراجعة الداخلية- إدارة المخاطرة- تدعيم استقلال المراجع الخارجي).

2- أن تشكيل لجان المراجعة في مصر يتفق مع الأطر العلمية لها وذلك فيما يتعلق بكل من (تكوين لجنة المراجعة، مصدر عضوية لجنة المراجعة، مهام لجنة المراجعة المرتبطة بالقوائم المالية والمراجع الخارجي)، ولا يتفق مع الأطر العلمية لها وذلك فيما يتعلق بكل من (عدد الأعضاء، التأهيل العلمي للأعضاء، مهام لجنة المراجعة المرتبطة بالرقابة الداخلية وإدارة المراجعة الداخلية، اجتماعات لجنة المراجعة).

وخلصت دراسة (سمره،2010) إلى عدم ممارسة لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية اختصاصاتها بشكل كامل وفقاً لقواعد القيد واستمرار القيد والشطب الصادرة عن هيئة سوق المال المصرية والتي تم تغيير اسمها إلى هيئة الرقابة المالية ، و تدني جودة أداء لجنة المراجعة في الشركات المصرية المقيدة بالبورصة كنتيجة طبيعية لعدم ممارسة اختصاصاتها بشكل كلما وفقا للقواعد الموضوعة ، كما أظهرت نتاج الدراسة عدم استقلالية لجان المراجعة نتيجة لوجود أعضاء تنفيذيين باللجان وعدم وجود خبراء ماليين ووجود ملاك للأسهم ضمن أعضاء لجنة المراجعة أو وجود من له علاقة مباشرة بمجلس الإدارة وتبعية اللجنة لمجلس الإدارة، وبالتالي يمكن أن يعود الانخفاض في جودة أداء لجنة المراجعة إلى عدم استقلالية اللجنة ، و وجود تأثير لأسلوب تكوين لجنة المراجعة على جودة أدائها متمثلاً في أن يكون عدد أعضاء اللجنة ثلاثة أو أكثر ووجود أعضاء تنفيذيين في اللجنة وعدم وجود خبراء ماليين ووجود مطلب قانوني يلزم الشركات بتكوين لجنة المراجعة، وقد أثبتت الدراسة بوجود التزام قانوني بتكوين الشركات لجان مراجعة إلا أنها لم تتبع الأسلوب السليم في تكوينها، وبالتالي يمكن القول بأن أحد أسباب انخفاض جودة أداء لجنة المراجعة يعود إلى الأخطاء الموجودة في أسلوب تكوينها ، عدم وجود تأثير لأسلوب عمل لجنة المراجعة على جودة أدائها، حيث يمثل أسلوب العمل المتغيرات الخاصة بوجود ميثاق مكتوب واجتماعات اللجنة كل ثلاثة شهور ويتم التحضير لها بشكل جيد وموثق، كذلك وجدت الدراسة أن أسلوب العمل في تلك اللجان كان بالشكل السليم وفقاً للقواعد الموضوع إلا أن نتيجة ذلك انخفضت جودة أداء هذه اللجنة في شكل عدم ممارستها لاختصاصاتها بشكل كامل، لذلك لا يوجد علاقة قوية ما بين أسلوب العمل وجودة أداء اللجنة

كما استهدفت دراسة (خليل،2010) تحديد نطاق وإجراءات أداء مسئوليات لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجعة الخارجية في الشركات المصرية وذلك في ضوء الإصدارات المهنية العالمية، وقد تم تقييم مدى كفاية إلمام لجنة المراجعة في الشركات المصرية بنطاق وإجراءات أداء مسئولياتها المرتبطة بالمراجع الخارجي وأسفر التقييم عن عدم كفاية إلمام لجنة المراجعة بالشركات المصرية بما يلي:

* نطاق مسئولياتها المرتبطة بالمراجع الخارجي.

* إجراءات أداء مسئولياتها المرتبطة بالمراجع الخارجي.

كما توصلت دراسة (Lin, J, et al ., 2006) الى وجودعلاقة عكسية بين حجم لجنة المراجعة وادارة الارباح ، كما توصلت الى عدم وجود تاثير معنوى لكلا من استقلالية لجنة المراجعة والخبرة المالية لاعضاء لجنة المراجعة و نشاط لجنة المراجعة وملكية اعضائها لاسهم فى الشركة على جودة الارباح .

ومن ناحية اخرى ، توصلت دراسة (Elijah, A., & Ayemere, I. L. (2015 الى ان خصائص لجنة المراجعة المتمثلة فى الخبرة المالية لاعضاء لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة و استقلال اعضائها وعدد اجتماعات لجنة المراجعة يؤثروا بشكل ايجابى ومعنوى على جودة التقارير المالية مقا ة بالاستحقاقات الاختيارية .

فى حين توصلت دراسة (Salehi, M., & Shirazi, M. (2016 التى اجريت على عينة مكونة من 100 شركة من الشركات المدرجة فى سوق طهران للاوراق المالية خلال الفترة من 2013 الى 2014 ، الى وجود علاقة عكسية بين اجتماعات لجنة المراجعة وجودة الافصاح ، كما توصلت الى وجود تاثير ايجابي لكلا من خبرة اعضاء لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة واستقلال اعضائها وحجم الشركة على جودة التقارير المالية .

كما توصلت دراسة (Moses, et al.,2016) التى اجريت على عينة من البنوك النيجيرية خلال عام 2013 الى ان استقلال لجنة المراجعة ليس له تاثير معنوى على ادارة الارباح ، حيث اعتمدت الدراسة على نموذج جونز المعدل كمقياس لادارة الارباح .

وباستخدام عينة مكونة من 144 شركة من الشركات المقيدة فى بورصة غانا للاوراق المالية خلال الفترة من عام 2013 الى عام 2016 توصلت دراسة(Agyei-Mensah, B. K. (2019 الى وجود تاثير لكلا من فعالية لجنة المراجعة و مراجعة الشركة بواسطة احد مكاتب المراجعة الكبار big four على جودة الافصاح الاختيارى .

وتوصلت دراسة (Sultana, N. (2015 التى اجريت على عينة من الشركات الاسترالية خلال الفترة من 2004 الى 2012 الى ان خصائص لجنة المراجعة والمتمثلة فى خبرة المديرين كاعضاء فى لجنة المراجعة و الخبرة المالية لاعضاء لجنة المراجعة وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة يؤثروا بشكل ايجابى على التحفظ المحاسبى .

كما توصلت دراسة (Amin, et al., 2018) الى ان اربعة خصائص للجنة المراجعة تؤثر على جودة الارباح ، ثلاثة منهم لهم تاثير ايجابى (الاستقلالية و الخبرة والحجم)، والرابع (عدد الاجتماعات) له تاثير سلبى على جودة الارباح ، كما ان جودة المراجعة تؤثر على قوة تلك العلاقة .

وباستخدام عينة من الشركات الاسترالية توصلت دراسة(sultana, et al., 2015) الى ان كلا من الخبرة المالية لاعضاء لجنة المراجعة ، وخبرة اعضاء اللجنة كاعضاء فى لجنة المراجعة واستقلال اعضائها يرتبطوا بشكل ايجابى مع عدم تاخر اصدار تقرير المراجع .

فى حين توصلت دراسة (Kamolsakulchai, M. (2015 التى اجريت على عينة من الشركات المسجلة فى سوق طهران للاوراق المالية خلال الفترة من عام 2008 الى 2012 الى ان كلا من حجم لجنة المراجعة وفعالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة يؤثروا بشكل ايجابى على جودة التقارير المالية .

ويتضح مما سبق ان الدراسات السابقة التى تناولت دراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية قد توصلت الى نتائج متباينة حيث توصلت بعض الدراسات الى وجود تاثير ايجابى والبعض الاخر توصل البعض الى وجود تاثير سلبى ، فى حين توصلت بعضها الى عدم وجود علاقة ، كما يلاحظ ان الدراسات السابقة قد ركزت فى قياسها لجودة التقارير المالية على النماذج التقليدية لادارة الارباح وجودة التقارير المالية ، وندرة الدراسات التى اعتمدت على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى قياسها لجودة التقارير المالية ، وبالنسبة لبيئة التطبيق التى اجريت فيها تلك الدراسات فيلاحظ اختلاف البيئات وتنوعها ، الامر الذى قد يفسر اختلاف النتائج التى توصلت اليها تلك الدراسات ، بالاضافة الى ان تلك الدراسات لم تتم بالتطبيق على الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية حيث قامت باستبعادها من الدراسة نظرا لاختلاف طبيعة نشاطها ، الامر الذى يدل على انه مازال الجدل مستمرا بشان هذه العلاقة

ومما سبق يمكن اشتقاق الفروض التالية :

لا يوجد علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة و جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية

لا يوجد علاقة معنوية بين كون لجنة المراجعة مكونة من عدد زوجي ام فردى من الاعضاء و جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية

لا يوجد علاقة معنوية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة و جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية

لا يوجد علاقة معنوية بين كون رئيس لجنة المراجعة هو رئيس مجلس الادارة وجودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية

لا يوجد علاقة معنوية بين تغيير رئيس لجنة وجودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية

التنوع الجنسى لاعضاء لجنة المراجعة وعلاقته بجودة التقارير المالية:

أصدر رئيس هيئة الرقابة المالية القرارين رقمي (123 و 124) لسنة 2019 يتضمنا تعديلاً في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية وكذلك

الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، ويأتي ذلك في إطار العمل على تحسين ترتيب مركز مصر في تقرير مناخ الأعمال .Doing Business كما يأتي إصدار ذلك القرار اتساقاً مع منهج الهيئة في تحقيق التنمية المستدامة وتمكين المرأة من التمثيل في عضوية مجالس إدارة الشركات الخاضعة لها.(الهيئة العامة للرقابة المالية)

وقال رئيس الهيئة أن المجلس قد وافق في اجتماعه على إدخال تعديل على قواعد القيد باستحداث شرط بالمادة السادسة من قرار المجلس رقم 11 لسنة 2014 بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية يتمثل في وجوب تمثيل عنصر نسائي بمجلس الإدارة، وكذلك تعديل القرار رقم 53 لسنة 2018 بشأن ضوابط منح الترخيص واستمرارها وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

وأرجع رئيس الهيئة أهمية الخطوة التي أقدم عليها الرقيب على الخدمات المالية غير المصرفية في الاقتصاد المصري إلى أن ضمان وجود تمثيل المرأة في مجالس إدارة المؤسسات الاقتصادية يحقق العديد من الأهداف الوطنية والدولية ومنها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 والتي تستهدف تولى المرأة للمناصب الإدارية العليا بنسبة 30% بحلول 2030، إضافة إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأوضح رئيس الهيئة أن التجارب الدولية في التنوع في مجلس الإدارة أظهرت أداءً أفضل للشركات، وهو ما يتفق مع المؤشرات الإيجابية لإحدى الدراسات –في مصر – و التي أجرتها احدى الجهات الدولية لرصد أثر تمثيل المرأة في مجالس الإدارة على ما يقرب من 2139 شركة مصرية يمثلوا مجموعتين من الشركات الخاصة والشركات العامة المدرجة في البورصة المصرية.

ومن تلك المؤشرات أن الشركات ذات التمثيل الأعلى للمرأة تحقق معدلات ربحية أعلى وقوة مالية أفضل خلال فترة الدراسة والتي استمرت من 2014 إلى عام 2016 . كما أظهرت الدراسة ان الشركات التي تضم نساءً في مجالس اداراتها حققت معدلات نمو أكبر بنسبة 2% في العائد على حقوق المساهمين، و4% في العائد على الأصول، و5% في العائد على المبيعات. بالإضافة إلى أن الشركات التي تراعى التنوع بين الرجل والمرأة في مجالس الإدارة تفضل التمويل عبر الأسهم واعتمادا اقل على الديون.

وحققت الشركات الخاصة التي لديها تمثيل نسائي في مجالس الإدارة وقوى عاملة من الجنسين (مزيج من الجنسين بنسبة لا تقل عن 25% من الإناث) تقدما ملحوظا في مقاييس الربحية، بلغت أكثر من ضعف معدل نمو الأرباح وتحقيق قدرة مالية أكبر. كما أظهرت الشركات الخاصة نموا أكبر بنسبة 8% في العائد على حقوق المساهمين وفى العائد على

الأصول، و7% في العائد على المبيعات.

وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين التنوع الجنسى لاعضاء لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية وذلك كما يلى :

حيث هدفت دراسة (محمود، 2017) الى بيان تأثير تضمين الإناث في مجلس إدارة الشركات ولجان المراجعة بها على الحد من قدرة إدارة الشركة على القيام بممارسات إدارة الأرباح، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج (Dechow. 1995)، لقياس ممارسات إدارة الأرباح كفرق بين صافي الأرباح والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسومًا على إجمالي الأصول، وتمثلت المتغيرات المستقلة في نسبة المديرات التنفيذيات من الإناث في لجنة المراجعة، نسبة المديرات التنفيذيات من الإناث في مجلس الإدارة، نسبة المديرات المستقلات من الإناث في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، ورئاسة الإناث للجنة المراجعة ومجلس الإدارة، بالاضافة الى متغيرات رقابية تمثلت في تكرارية اجتماعات لجنة المراجعة ومجلس الإدارة، الرافعة التشغيلية، العائد على الأصول وحجم الشركة، وذلك بالتطبيق على عدد (147) من القوائم المالية لعينة من الشركات المصرية التي تتداول أسهمها في البورصة المصرية للفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام 2016، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: (1) وجود علاقة عكسية بين زيادة عدد الإناث في مجلس الإدارة والحد من أو تقييد ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية.

(٢) عدم وجود علاقة بين تمثيل الإناث في لجان المراجعة أو قيامها برئيس لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية.

(٣) نسبة عدد الإناث في مجلس الإدارة على إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة هو المتغير الذي يرتبط بجنس أعضاء مجلس الإدارة ذا التأثير الجوهري على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية.

وفسرت الدراسة النتائج التى توصلت اليها بأنه ليست العبرة بتمثيل الإناث في مجلس الإدارة ولكن وجودها بالعدد الكافي حتى تكون مؤثرة في عملية اتخاذ القرارات داخل المجلس وهذا ما تؤيده نظرية الكتلة الحرجة، حيث أن زيادة نسبة الإناث في مجلس الإدارة مقارنة بالذكور يمثل كتلة تصويتية على القرارات التي يتم اتخاذها، ونظرًا لصعوبة وصول الإناث للمناصب القيادية في الإدارة العليا ولجان المراجعة، فإن وجودها في مجلس الإدارة ولجان المراجعة تكون أكثر قدرة على تقييد ممارسات إدارة الأرباح حفاظًا على المنصب الذي يصعب على العديد من الإناث الوصول إليه، وفي نفس الوقت تجنب مخاطر التقاضي وفقد السمعة بالاضافة الى ان النتائج تبين ان نظرية الجنس أو النوع Gender Theory قابلة للتطبيق في مجال البحوث المحاسبية لقياس انعكاسات التنوع الجنس على التصرفات الإدارية ومنها ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية.

وتوفر نتائج هذه الدراسة أدلة جديدة من واقع البيئة المصرية باعتبارها من الدول النامية ، على أهمية تمثيل الإناث في مجالس إدارة الشركات ولجان المراجعة.

و نتائج هذه الدراسة، تؤكد وجود تكامل بين النظريات البيولوجية والاجتماعية والنفسية والإدارية في مجال دراسة سلوك الأفراد داخل منظمات الأعمال، حيث أن التنوع الجنسي داخل منظمات الأعمال قد يكون له انعكاسات على العديد من الجوانب داخل الشركات ومنها تقييد ممارسات إدارة الأرباح وما لذلك من أثر على جودة المعلومات المحاسبية.

و يمكن زيادة فعالية آليات الحوكمة الخارجية من خلال التركيز على التنوع الجنسي داخل هذه الآليات لما لها من انعكاسات على ممارسات إدارة الأرباح.

إلا أن تفسير نتائج هذه الدراسة يخضع لمجموع من القيود التي ربما تخفض من إمكانية تعميم النتائج التي توصلت إليها:

(1) التدخل في اختيار وتحديد الشركات التي يتم تحليل قوائمها المالية، حيث تم وضع قيد بضرورة وجود على الأقل واحدة من الإناث في مجلس الإدارة أو لجان المراجعة، وهذا القيد يمكن التخلي عنه واختيار عينتان لمجموعتان من الشركات والمقارنة بينهما لتوضيح الفرق بين الذكور والإناث في مجال ممارسات إدارة الأرباح، وهذه أحد فرص البحث المستقبلية.

(٢) انخفاض حجم العينة (147) مفردة في الدراسة الحالية مقارنة بحجم العينات في الدراسات المثيلة خاصة في الدول الأجنبية، وبالتالي قد لا يمكننا تعميم النتائج على الشركات المساهمة في جميع القطاعات في مجتمع الأعمال المصري، ويمكن التخلي عن هذا القيد بدراسات مستقبلية تتناول تأثير التنوع الجنسي على ممارسات إدارة الأرباح في قطاعات أخرى.

(٣) تم الاعتماد على النموذج المقترح في دراسة (Dechow(1995 لبساطة حساب ممارسات إدارة الأرباح، ومع ذلك يمكن لدراسات أخرى تناول أثر التنوع الجنسي على ممارسات إدارة الأرباح باستخدام النماذج الأخرى المقترحة في الفكر المحاسبي، على عينة من الشركات المساهمة المصرية.

كما هدفت دراسة (Pucheta-Martínez, et al., (2016 إلى بحث ما إذا كان تنوع جنس أعضاء لجنة المراجعة يؤثر على جودة التقارير المالية ،وقد تم قياس جودة التقارير من خلال نوع الرأى فى تقرير المراجعة. وذلك بأستخدام عينة من الشركات الأسبانية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الاناث فى لجان المراجعة تؤدى الى تخفيض احتمالية الغش ،وعلاوة على ذلك ،توصلت الدراسة الى أن زيادة نسبة المديرين الإناث فى لجان المراجعة وأيضاً نسبة المديرين المستقلين ،تؤدى إلى زيادة الشفافية بالتقارير المالية .

وهدفت دراسة(Ye, K. et al., 2010) إلى بحث ما إذا كان تنوع جنس المديرين التنفيذيين يؤثر على جودة الأرباح ،وقد توصلت إلى أن مؤشرات جودة الأرباح بما فيهم استمرارية الارباح ،ودقة الأرباح المالية فى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ،الارتباط بين الارباح وعوائد الاسهم والأستحقاقات الاختيارية لا تتأثر بتنوع جنس المديرين التنفيذيين، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الصينية .

وهدفت دراسة (Harris. et al .2019) الى بحث أثر تنوع جنس المديرين التنفيذيين على إدارة الارباح . وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود مديرين تنفيذيين من الإناث لايؤدون بالضرورة إلى تخفيض إدارة الأرباح كما هدفت دراسة zalata,et (al.,2018) إلى بحث ما اذا كانت الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة مع الأخذ فى الاعتبار جنس هؤلاء الخبراء الماليين ، بأستخدام عينة من الشركات الأمريكية تشتمل على 5660 مشاهدة ،و توصلت الدراسة إلى أن نسبة الخبراء الماليين من لجان المراجعة وتنوع جنس الأعضاء يؤدى إلى تخفيض إدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن نسبة الخبراء الماليين الإناث فى لجان المراجعة يرتبط بأنخفاض إدارة الأرباح .

كما هدفت دراسة (Lakhal, et al., 2015)إلى بحث اثر التنوع الجنسى للمديرين وأعضاء مجلس الادارة على إدارة الارباح،وقد اشتملت عينة الدراسة على 170 شركة فرنسية على مدار 4 سنوات. وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الأناث من المديرين وأعضاء مجلس الادارة ترتبط بانخفاض إدارة الأرباح ،مما يشير أن الإناث اكثر فعالية فى دورهم الرقابى ويعتبرون أداة أساسية لحوكمة الشركات.

وهدفت دراسة(Bunlamin, et al., 2012) إلى بحث أثر تنوع جنس أعضاء مجلس الادارة على الاستحقاقات الأختيارية ،وقد أشتملت عينة الدراسة على 100 شركة ماليزية لعام 2008،وقد تم قياس الأستحقاقات الاختيارية بأستخدام نموذج جونز المعدل.وتوصلت الدراسة إلى أن الإناث فى مجلس الإدارة لديهم تأثير موجب على الاستحقاقات الأختيارية.

وهدفت دراسة (Sun,et al., 2011) إلى بحث ما إذا كان تنوع جنس أعضاء مجلس الادارة المستقلين يؤثر على قدرة لجان المراجعة على كبح إدارة الارباح وأيضاً فعاليتها فى الاشراف على عملية التقرير المالى ،وقد أشتملت عينة الدراسة على 525مشاهدة خلال الفترة من 2003 إلى 2005 ، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم وجود تأثير لنسبة المديرين الإناث فى لجان المراجعة على إدارة الأرباح.

وهدفت دراسة (Kang, et al., 2007) إلى بحث أثر تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير ،وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التى لديها نسبة أعلى من الأناث تزداد لديها جودة التقارير المالية ، وذلك باستخدام عينة من 100 شركة فى استراليا خلال عام 2003 .

دراسة (Thiruvadi, S., & Huang, H. W. (2011 هدفت هذه الدراسة إلى بحث أثر تنوع جنس أعضاء لجنة المراجعة على إدارة الأرباح ،وقد أشتملت عينة الدراسة على 320شركة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود مديرين أناث في لجان المراجعة يحد من إدارة الأرباح .

ويتضح مما سبق ان الدراسات السابقة التى تناولت دراسة العلاقة بين التنوع الجنسى بين أعضاء لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية قد توصلت الى نتائج متباينة حيث توصلت بعض الدراسات الى وجود تاثير ايجابى والبعض الاخر

توصل البعض الى وجود تاثير سلبى ، فى حين توصلت بعضها الى عدم وجود علاقة ، كما يلاحظ ان الدراسات السابقة قد ركزت فى قياسها لجودة التقارير المالية على النماذج التقليدية لادارة الارباح وجودة التقارير المالية ، وندرة الدراسات التى اعتمدت على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى قياسها لجودة التقارير المالية ، وبالنسبة لبيئة التطبيق التى اجريت فيها تلك الدراسات فيلاحظ اختلاف البيئات وتنوعها ، الامر الذى قد يفسر اختلاف النتائج التى توصلت اليها تلك الدراسات ، بالاضافة الى ان تلك الدراسات لم تتم بالتطبيق على الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية حيث قامت باستبعادها من الدراسة نظرا لاختلاف طبيعة نشاطها ، الامر الذى يدل على انه مازال الجدل مستمرا بشان هذه العلاقة

ومما سبق يمكن اشتقاق الفروض التالية :

لا يوجد علاقة معنوية بين كون رئيس لجنة المراجعة انثى و جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية

لا يوجد علاقة معنوية بين نسبة الاناث فى لجنة المراجعة و جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية

الدراسة التطبيقية

تمهيد

خلصت الدراسة النظرية الى مجموعة من خصائص لجنة المراجعة التى من المتوقع ان توثر على جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية، كما خلصت الدراسة النظرية ايضا الى ان اختلاف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى اجريت فيها الدراسات السابقة ، قد ادى الى تضارب النتائج التى توصلت اليها تلك الدراسات ، بالاضافة الى ندرة الدراسات التى اهتمت بدراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية فى مصر ، وتحديدا بعد صدور قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (107 لعام 2016) بشان حوكمة الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية ، الامر الذى يتطلب مزيد من الادلة التجريبية فى هذا الصدد ، وبناء على ما سبق يتناول الباحث فى هذا الجزء النقاط الاتية :

- **اهداف الدراسة التطبيقية**
- **عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات**

- توصيف وقياس متغيرات الدراسة
- النماذج والاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات (اختبار الفروض)

اولا : اهداف الدراسة التطبيقية :

يستهدف الباحث من اجراء الدراسة التطبيقية اختبار فروض الدراسة ، وذلك لبيان اثر خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية وذلك قبل وبعد صدور قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (107 لعام 2016) بشان قواعد حوكمة الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية .

ثانيا : عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية ، الملزمة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية بقرار رقم (107 لعام 2016) والمقيدة فى سوق الاوراق المالية

وقد تم اختيار عينة من الشركات وفقا للمعايير الاتية :

-1- توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة

-2- ان تكون الشركة مدرجة فى البورصة المصرية

-3- ان تكون الشركة مقيدة فى البورصة المصرية خلال فترة الدراسة من عام 2014 الى عام 2017

وبعد تطبيق المعايير السابقة اصبحت العينة النهائية للدراسة مكونة من 18 شركة من الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية والمقيدة بالبورصة المصرية فى قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك .

وتم اختيار فترة الدراسة من عام 2014 الى عام 2017 بحيث تمثل اعوام 2014 و 2015 و2016 ثلاث سنوات قبل اصدار قرار الهيئة بشان قواعد حوكمة الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية و عام 2017 بعد تطبيق القواعد ، وتم استبعاد السنوات قبل عام 2014 نظرا لصعوبة الحصول على البيانات ، ويوضح الجدول التالى رقم (1) اسماء الشركات التى شملتها عينة الدراسة :

جدول رقم (1) قائمة الشركات التى شملتها عينة الدراسة :

1	بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.	22/06/2008
2	الاسكندرية الوطنية للاستثمارات الماليه	- طرح وترويج الاكتتاب في الأوراق المالية - الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر	04/11/1998

		أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها. - تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية.	
3	القلعة للاستشارات الماليه – اسهم ممتازة	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية وفي زيادة رؤوس أموالها.	03/12/2009
4	مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية وفي زيادة رؤوس أموالها.	09/11/2010
5	المصرية العربية EAC (ثمار) لتداول الاوراق المالية	السمسرة في الأوراق المالية.	17/01/2007
6	بلتون المالية القابضة	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.	09/04/2008
7	برايم القابضة للاستثمارات المالية	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.	23/04/2008
8	العروبة للسمسرة في الأوراق المالية	السمسرة في الأوراق المالية.	14/05/2008
9	الاهلي للتنمية والاستثمار	- ترويج تغطية الاكتتاب في الأوراق المالية. - الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية وزيادة رؤوس أموالها. - رأس مال المخاطر - تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية - إدارة صناديق الاستثمار.	28/05/1997
10	القاهرة الوطنية للاستثمار والاوراق المالية	ترويج وتغطية الاكتتاب - تأسيس الشركات - تكوين وإدارة المحافظ - رأس المال المخاطر.	08/09/1997
11	المجموعه الماليه هيرمس القابضه	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.	10/02/1999
12	القابضة المصرية الكويتية	- ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية - رأس المال المخاطر. - الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.	27/01/1999
13	السعودية المصرية للاستثمار والتمويل	- التعامل في الأوراق المالية - الاشتراك في تأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها	07/04/1992
14	المصريين في الخارج	- الترويج وتغطية الاكتتاب - الاشتراك في تأسيس	30/09/1986

	للاستثمار والتنمية	الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو الإشتراك في زيادة رؤوس أموالها. – رأس المال المخاطر. – تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية – إدارة صناديق الاستثمار.	
15	E.S.B. اصول للوساطة في الاوراق المالية	غرض الشركة القيام بأعمال السمسرة في الأوراق المالية بموجب الترخيص الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية برقم (32) بتاريخ 112124./10/13	07/12/1997
	العربية للاستثمارات والتنمية القابضه للاستثمارات مالية– نقدي	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية والمساهمة في زيادة رؤوس الأموال.	03/06/2010
17	ريكاب للاستثمارات المالية	الاشتراك في تأسيس الشركات وزيادة رؤوس الأموال.	08/08/2006
18	النعيم القابضة للاستثمارات	- المساهمة في تأسيس الشركات أو زيادة رؤوس أموالها، التأجير التمويلي، التخصيم - رأس مال المخاطر، ضمان وتغطية الاكتتاب، أمين الحفظ.	16/11/2006

مصادر الحصول على البيانات : قام الباحث بالحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة من خلال التقارير المالية للشركات وبيانات السوق والتى تم الحصول عليها من خلال موقع مباشر مصر وموقع البورصة المصرية وموقع وشركة مصر لنشر المعلومات والمواقع الالكترونية للشركات . https://sa.investing.com

ثالثا : توصيف وقياس متغيرات الدراسة :

اتساقا مع الدراسات السابقة قام الباحث بقياس متغيرات الدراسة على النحو الموضح فى الجدول التالى رقم (2) :

جدول رقم (2) ملخص لمتغيرات الدراسة وطريقة قياسها

جودة التقارير المالية (المتغير التابع)	FRQ	تم الاعتماد على مقياس Beest 2013 والذى يتكون من 33 سوال لقياس جودة التقارير المالية معتمدا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية . التقارير الماليه للشركات

حجم لجنة المراجعة	X1	عدد اعضاء لجنة المراجعة	تقرير مجلس الادارة
المراجعة لجنة فردى أم زوجى	X2	متغير وهمى ياخذ القيمة 1 فى حالة ان عدد اعضاء لجنة المراجعة عدد فردى و 2 فى حالة كون العدد زوجى	تقرير مجلس الادارة
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	X3	عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام	تقرير مجلس الادارة
لجنة يرأس هل أنثي المراجعة	X4	متغير وهمى ياخذ القيمة 1 فى حالة كون رئيس لجنة المراجعة انثى وصفر فى حالة رئيس لجنة المراجعة ذكر	تقرير مجلس الادارة
المراجعة لجنة رئيس المجلس رئيس هو	X5	متغير وهمى ياخذ القيمة 1 فى حالة ان رئيس لجنة المراجعة هو رئيس مجلس الادارة وصفر فى خلاف ذلك	تقرير مجلس الادارة
لجنة رئيس تغيير المراجعة	X6	متغير وهمى ياخذ القيمة 1 فى حالة تغيير رئيس لجنة المراجعة وصفر فى خلاف ذلك	تقرير مجلس الادارة
فى الاناث نسبة المراجعة لجنة	X7	عدد اعضاء لجنة المراجعة الاناث مقسوم على عدد اعضاء لجنة المراجعة .	تقرير مجلس الادارة
حجم الشركة (متغير رقابى)	X8	اللوغاريتم الطبيعى لاجمالى الاصول	القوائم المالية

رابعا : النماذج والاساليب الاحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات :

اعتمد الباحث على نموذج الانحدار المتعدد التالى لاختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالى :

$$FRQ = B+B1X1+B2X2+B3X3+B4X4+B5X5+B6X6+B7X7+B8X8 +E$$

تحليل نتائج نموذج الإنحدار :

يوضح الجدول التالى نتائج نموذج الانحدار وكانت النتائج كما في الجدول رقم (3) التالي:

جدول(3) نتائج تحليل إنحدار

المتغيرات	معاملات الانحدار (β)	T	Sig	الصغرى(OLS Ordinary
	FRQ = B+B1X1+B2X2+B3X3+B4X4+B5X5+B6X6+B7X7+B8X8 +E			نموذج تحليل الانحدار

حجم لجنة المراجعة	.021	.192	.848	
لجنة المراجعة زوجى أم فردى	.041	.369	.714	
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	.037	.329	.743	
هل يرأس لجنة المراجعة أنثي	.147	1.273	.207	
رئيس لجنة المراجعة هو رئيس المجلس	-.163	-1.483	.143	
تغيير رئيس لجنة المراجعة	.073	.655	.515	
نسبة الاناث فى لجنة المراجعة	.022	.199	.843	
حجم الشركة	.015	3.382	.001	
حجم العينة (N)= 72				
معامل التحديد(R^2)= 140				
قيمة إختبار(F) المحسوبة = 11.437184		دلالة اختبار (F)= 0.001		

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- إشارة معامل الإنحدار موجبة للمتغير المستقل (حجم الشركة)، وذلك يعنى أن العلاقة طردية، وبالتالي زيادة حجم الشركة تؤدي إلي الزيادة في المتغير التابع (جودة التقارير المالية).
- معامل الإنحدار للمتغير حجم الشركة 0.015 وهذا المعامل دال إحصائيا حيث قيمة الدلالة 0.001 أقل من 5%.
- قيمة معامل الإنحدار تساوي 0.015 تشير إلى أن تغير المتغير (حجم الشركة) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير طردي في مستوي المتغير التابع بمقدار0.015

- معامل التحديد(R^2) في الانحدار المتعدد 14% ويشير إلى المستوي المئوية للتفسيرات التي يستطيع المتغيرات المستقلة تفسيرها للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (جودة التقارير المالية).
- باقي المتغيرات المستقلة (حجم لجنة المراجعة وعدد الاجتماعات وتغيير رئيس لجنة المراجعة ونسبة الاناث فى لجنة المراجعة وكون اللجنة مكونة من عدد زوجى ام فردى من الاعضاء) ليس لها تأثير على المتغير التابع (جودة التقارير المالية) حيث أن قيمة الدلالة أكبر من 5%.

جدول رقم (4) ملخص بنتائج اختبارات الفروض

الفروض	صياغة الفرض	النتيجة
الفرض الاول	لا يوجد تاثير معنوى لحجم لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية	قبول الفرض
الفرض الثانى	لا يوجد تاثير معنوى لكون لجنة المراجعة مكونة من عدد زوجى ام فردى من الاعضاء على جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية	قبول الفرض
الفرض الثالث	لا يوجد تاثير معنوى لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية	قبول الفرض
الفرض الرابع	لا يوجد تاثير معنوى للكون رئيس لجنة المراجعة انثى على جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية	قبول الفرض
الفرض الخامس	لا يوجد تاثير معنوى لكون رئيس لجنة المراجعة هو رئيس مجلس الادارة على جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية	قبول الفرض
الفرض السادس	لا يوجد تاثير معنوى لتغيير رئيس لجنة على جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية	قبول الفرض
الفرض السابع	لا يوجد تاثير معنوى لنسبة الاناث فى لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية	قبول الفرض

الخلاصة والنتائج والتوصيات

نتائج الدراسة :

استهدف الباحث من هذه الدراسة بيان اثر خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية ، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 18 شركة من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية والمقيدة فى

سوق الاوراق المالية بقطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك خلال الفترة من عام 2014 الى عام 2017 م ، وقد توصل الباحث من اجراء هذه الدراسة الى وجود تاثير معنوى لكلا من حجم الشركة ، كما توصل الباحث الى عدم وجود تاثير معنوى لكلا خصائص لجنة المراجعة والمتمثلة فى (الحجم وعدد الاجتماعات وتغيير رئيس لجنة المراجعة ونسبة الاناث فى لجنة المراجعة وكون اللجنة مكونة من عدد زوجى ام فردى من الاعضاء) .

التوصيات :

فى ضوء ما توصل اليه الباحث من نتائج الدراسة فانه يوصى بما يلى :

ضرورة الالتزام بتطبيق بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات بشكل فعال وتدعيم الياتها ، لما لها من منافع عديدة لجميع الاطراف المرتبطة بالشركة ، و الاهتمام باجراء المزيد من البحوث المتعلقة بحوكمة الشركات فى مصر وخاصة بالتطبيق على الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية نظرا لاهميتها ، ضرورة توعية مديرى الشركات باهمية حوكمة الشركات والدور الذى تلعبه كما يوصى الباحث الجهات التشريعية بسن المزيد القوانين التى من شانها ان تدعم التطبيق الإلزامى لحوكمة الشركات وتفعيل دور لجنة المراجعة بالشركات .

المراجع

مراجع باللغة العربية

أحمد، سامح محمد رضا رياض ، 2010 ، دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية: دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيميائية في مصر ،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية- مصر ،ع3، 88- 55 .

السيد، زكريا عبده ، 2012 ، أثر القدرة المالية لدى أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على شركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية ،مجلة الفكر المحاسبي- كلية التجارة جامعة عين شمس ،مج16، ع4 ، 281- 229 .

الشواربي، محمد عبدالمنعم ، 2018 ، دور دوران أعضاء لجان المراجعة في زيادة فعالية لجنة المراجعة وأثر ذلك على أتعاب المراجعة الخارجية ،مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة ، مج22، ع4 ، 327 – 267.

بدوى، انتصار عبدالله احمد،2017،تاثير تطبيق اليات الحوكمة على الاداء التشغيلى للشركات دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس.

خليل، عبد اللطيف محمد ، 2010 ، نظام مقترح لمسئوليات لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجع الخارجي وإجراءات أدائها في ضوء الإصدارات المهنية العالمية: دراسة تحليلية ميدانية في بيئة الأعمال المصرية ، مجلة البحوث التجارية (كلية التجارة- جامعة الزقازيق) – مصر ، مج32، ع1 ، 185- 135

سلطان ، محمد موسى عبدالله ،2016 ، العلاقة بين مدى الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجيستير فى المحاسبة ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة جامعة كفر الشيخ .

سمره، ياسر محمد السيد عبد العزيز ، 2010 ، تقييم جودة لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – مصر ، ع4 ،631-

عبد العزيز، تامر يوسف ، 2009 ، تقييم فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات: (دراسة نظرية ميدانية) ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية- مصر ، ع2 ،251- 245.

لبيب، أيمن عبده ، 2011 ، تحسين فعالية لجان المراجعة بهدف زيادة مصداقية القوائم المالية: دراسة ميدانية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، مج15، ع1 ،321- 307 .

محمود، عبدالحميد العيسوي ، 2017 ، أثر نوع أعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة جامعة عين شمس ،مج21، ع4 ، 626 – 693. 569

يسن،ساره حافظ السعيد حافظ،2015، قياس أثر التطبيق المتكامل لآليات الحوكمة على بيئة الرقابه الداخلية، دراسة ميدانية،رسالة ماجستير،قسم المحاسبة والمراجعة ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس.

مراجع باللغة الانجليزية :

Agyei-Mensah, B. K. (2019). The effect of audit committee effectiveness and audit quality on corporate voluntary disclosure quality. *African Journal of Economic and Management Studies, 10*(1), 17-31.

Amin, A., Lukviarman, N., Suhardjanto, D., & Setiany, E. (2018). Audit committee characteristics and audit-earnings quality: empirical evidence of the company with concentrated ownership. *Review of Integrative Business and Economics Research, 7*, 18-33.

Buniamin, S., Johari, N. H., Rahman, N. R. A., & Rauf, F. H. A. (2012). Board diversity and discretionary accruals of the Top 100 Malaysia corporate governance (MCG) index company. *African Journal of Business Management, 6*(29), 8496-8503.

Elijah, A., & Ayemere, I. L. (2015). Audit committee attributes and earnings management: Evidence from Nigeria. *International Journal of Business and Social Research, 5*(4), 14-23.

Harris, O., Karl, J. B., & Lawrence, E. (2019). CEO compensation and earnings management: Does gender really matters?. *Journal of Business Research, 98*, 1-14.

Kamolsakulchai, M. (2015). The impact of the audit committee effectiveness and audit quality on financial reporting quality of listed company in stocks exchange of Thailand. *Review of Integrative Business and Economics Research, 4*(2), 328.

Kang, H., Cheng, M., & Gray, S. J. (2007). Corporate governance and board composition: Diversity and independence of Australian boards. *Corporate Governance: An International Review, 15*(2), 194-207.

Lakhal, F., Aguir, A., Lakhal, N., & Malek, A. (2015). Do women on boards and in top management reduce earnings management? Evidence in France. *Journal of Applied Business Research, 31*(3), 1107.

Lin, J. W., Li, J. F., & Yang, J. S. (2006). The effect of audit committee performance on earnings quality. *Managerial Auditing Journal, 21*(9), 921-933.

Moses, T. E. M. P. L. E., Ofurum, C. O., & Egbe, S. (2016). Audit committee characteristics and quality of financial reporting in quoted Nigerian banks. *International Journal of Advanced Academic Research, 2*(5), 1-10.

Pucheta-Martínez, M. C., Bel-Oms, I., & Olcina-Sempere, G. (2016). Corporate governance, female directors and quality of financial information. *Business Ethics: A European Review, 25*(4), 363-385.

Salehi, M., & Shirazi, M. (2016). Audit committee impact on the quality of financial reporting and disclosure: Evidence from the tehran stock exchange. *Management Research Review, 39*(12), 1639-1662.

Sultana, N. (2015). Audit committee characteristics and accounting conservatism. *International Journal of Auditing*, *19*(2), 88-102.

Sultana, N., Singh, H., & Van der Zahn, J. L. M. (2015). Audit committee characteristics and audit report lag. *International Journal of Auditing*, *19*(2), 72-87.

Sun, J., Liu, G., & Lan, G. (2011). Does female directorship on independent audit committees constrain earnings management?. *Journal of Business Ethics*, *99*(3), 369-382.

Thiruvadi, S., & Huang, H. W. (2011). Audit committee gender differences and earnings management. *Gender in Management: An International Journal*, *26*(7), 483-498.

Ye, K., Zhang, R., & Rezaee, Z. (2010). Does top executive gender diversity affect earnings quality? A large sample analysis of Chinese listed firms. *Advances in Accounting*, *26*(1), 47-54.

Zalata, A. M., Tauringana, V., & Tingbani, I. (2018). Audit committee financial expertise, gender, and earnings management: Does gender of the financial expert matter ?. *International review of financial analysis*, *55*, 170-183.

مصادر أخرى :

http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_news/efsa_809.htm

قواعد حوكمة الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية

الموقع الالكترونى للهيئة العامة للرقابة المالية